

اتفاق
بين حكومة جمهورية أوزباكستان
وحكومة جمهورية مصر العربية
بشأن التعاون في مجال التعليم العالي

حكومة جمهورية أوزباكستان وحكومة مصر العربية (بشار إليهما معا بـ "الطرفين").

تقديرًا لأهمية التعليم العالي كأداة للتطور الاقتصادي بالإضافة إلى المساهمة لتقوية الروابط بين شعبيهما.

التناغم بأهمية التعاون في مجال التعليم العالي الذي يفيد البلدين، و

رغبة في تعزيز العلاقات الثنائية الودية بين البلدين.

اتفقا على ما يلي:

مادة ١

أهداف الاتفاق

قد اتفق الطرفان على ارتقاء المعرفة والفكر المتكف بين البلدين على أساس المساواة والمنفعة المشتركة لتعزيز التعاون في التعليم العالي.

مادة ٢

مجالات التعاون

سيسعى الطرفان لاتخاذ الخطوات التالية لتشجيع وتعزيز التعاون في مجال التعليم العالي، وفقا للتشريع المطبق بالدولتين.

أ) التعهد بتشجيع وتيسير تبادل أعضاء هيئة التدريس والمدرسين والخبراء والطلاب بين مؤسسات التعليم العالي، وذلك بالتشاور بين وزارة التعليم العالي والتعليم الثانوي المتخصص بجمهورية أوزباكستان ووزارة التعليم العالي بجمهورية مصر العربية، بشأن البرامج ذات الفائدة المشتركة للطرفين. وقد يتضمن مثل هذا التبادل مهام تعليمية و/أو بحثية التي قد ينتج عنها تقارير أو مطبوعات مشتركة أو زيارات ميدانية مشتركة. ويتم الاتفاق على مدد وشروط مثل هذا التبادل عن طريق التشاور أو تبادل الخطابات الرسمية.

ب) دعم المساعدة المشتركة في مجالات التعليم العالي والفني والمهني.

ج) تسيير تطوير البرامج المشتركة بين مؤسسات التعليم العالي بما يعود على الطرفين بالمنفعة.

- د) التعهد بتيسير عملية تدريب الاداريين والمدرسين الاكاديميين بما في ذلك العاملين في مجال الخدمات التدريبية.
- ه) دراسة امكانية تحويل النقاط الدراسية والبرامج المماثلة بين مؤسسات التعليم العالي لدى الطرفين وامكانية الاعتراف المتبادل بالمؤهلات الاكاديمية والاحترافية والمهنية.
- و) تيسير تبادل الاديبيات التعليمية و المصادر، المعلومات التدريسية و أداة العرض بالإضافة إلى تنظيم المعارض والندوات ذات الصلة.
- ز) دعم المساعدة المشتركة في مجال العلوم الانسانية والطبيعة والعلوم التطبيقية.
- ح) تبادل المنح الدراسية و تقديم الإعانات.
- ذ) اتباع انماط التعاون الاخرى التي يتم الاتفاق المتبادل عليها فيما بين الطرفين.

المادة ٣

السلطات المعنية

تكون الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذا الاتفاق نيابة عن حكومة جمهورية أوزبكستان هي وزارة التعليم العالي والثانوي المتخصص بجمهورية أوزبكستان، وتكون الجهة المسؤولة نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية هي وزارة التعليم العالي بجمهورية مصر العربية.

المادة ٤

برامج التبادل

تحدد شروط أي برنامج تبادل من خلال الوزارات المعنية، وتخضع لموافقتها شريطة ألا يكون تبادل المعلمين أو الأساتذة أو الطلاب أو طلاب الدراسات العليا أو الباحثين أو المتدربين أو المواد بالضرورة متزامناً في نفس الوقت المتبادل.

المادة ٥

الترتيبات المالية

سيتم الاتفاق على الشروط المالية لجميع التبادلات والأنشطة وفقاً لهذا الاتفاق من خلال المفاوضات أو الرسائل الرسمية أو البروتوكولات المنفصلة التي وقعها الطرفان.

المادة ٦
مجموعة العمل المشتركة

١. يقوم الطرفان بإشياء مجموعة عمل مشتركة لتنفيذ هذا الاتفاق.
٢. يرأس مجموعة العمل المشتركة، بالنيابة عن حكومة جمهورية أوزبكستان، ممثل عن وزارة التعليم العالي والثانوي المتخصص بجمهورية أوزبكستان بمشاركة وكالات أخرى حسب الاقتضاء.
٣. يرأس مجموعة العمل المشتركة، بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية، ممثل عن وزارة التعليم العالي والثانوي المتخصص بجمهورية مصر العربية.
٤. تجتمع مجموعة العمل المشتركة في مصر أو أوزبكستان مرة سنوياً على الأقل أو كما قد يتفق الطرفان سنوياً لمراجعة تنفيذ هذا الاتفاق.

المادة ٧
السوية

١. كل المستندات والوثائق التي يتم تبادلها وفقاً لهذا الاتفاق مع سوية بواسطة الطرفين ولا يجوز استخدامها إلا بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الطرف الذي أتاح هذه المعلومة.
٢. يتفق الطرفان على أن حكم هذه المادة تكون ملزمة لفترة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين على الرغم من إنهاء هذا الاتفاق.

المادة ٨
حماية حقوق الملكية الفكرية

١. يتم تنفيذ حماية حقوق الملكية الفكرية بما يتفق مع اللوائح المعنية في التشريعات الوطنية لدولة كل طرف، وبما يتفق مع الاتفاقات الدولية الأخرى الموقعة بين الطرفين.
٢. استخدام الاسم و/أو الشعار و/أو الرمز الرسمي لأي من الطرفين على أي منشور و/أو مستند و/أو ورقة أمر محظور دون موافقة خطية مسبقة من أي من الطرفين.

المادة ٩
الإيقاف

يصون الطرفان الحق في أسباب الاعراف التشريعية الدولية و الناطق انكلي أو الجزئي على تنفيذ هذا الاتفاق والمصلحة الوطنية لتنفيذ هذا الاتفاق مؤقتاً، إما كلياً أو جزئياً، ويسري الإيقاف في غضون شهر واحد (١) بعد إعطاء إخطار كتابي إلى الطرف الآخر من خلال القنوات الدبلوماسية.